

Distr.: General
18 April 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١٦٢ (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ والميزانية المقترحة للقوة المؤقتة
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٨/٢٠١٧ الفترة	٤٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
نفقات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	٤٨٢ ٥٣٣ ٤٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	٤٦٦ ٦٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٤٧٤ ٤٠٦ ٧٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ^(أ)	٤٧٤ ٣٤٢ ٧٠٠ دولار
النقص المتوقع في الإنفاق للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	٦٤ ٠٠٠ دولار
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٨٥ ١٧٨ ٣٠٠ دولار
التسوية التي أوصت بها اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	(٢٧٥ ٧٠٠ دولار)
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٨٤ ٩٠٢ ٦٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أثناء نظرها في تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق منها بنتائج مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في تقريرها ذي الصلة (A/73/755). وترد في الفقرة ٤ أدناه مناقشة للملاحظات والتوصيات الرئيسية للمجلس بخصوص القوة المؤقتة على وجه التحديد.

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٧/٧١، مبلغا إجماليه ٤٨٣ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٤٧٠ ٧٥٩ ٨٠٠ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبلغ مجموع النفقات للفترة ما إجماليه ٤٨٢ ٥٣٣ ٤٠٠ دولار (صافيه ٤٦٩ ٦٤٧ ٧٠٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذا للميزانية بمعدل ٩٩,٩ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٤٦٦ ٦٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، ١,١ في المائة من الاعتمادات، وذلك ما يعكس الأثر المشترك لانخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت مجموعة التكاليف التشغيلية (٨٨٤ ٥٠٠ دولار، أو ١,٣ في المائة) ولارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت المجموعتين التاليتين: (أ) الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (١٧٩ ٠٠٠ دولار، أو ٠,١ في المائة)، (ب) الموظفون المدنيون (٢٣٨ ٩٠٠ دولار، أو ٠,٣ في المائة). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/627).

٣ - ويشير تقرير أداء الميزانية إلى أنه خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، نقل مبلغ مجموعه ٤٣٢ ٠٠٠ دولار من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة (١٨٤ ٠٠٠ دولار) والمجموعة الثانية، الموظفون المدنيون (٢٤٨ ٠٠٠ دولار). ويعزى نقل الأموال إلى المجموعة الأولى إلى زيادة الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات. ويعزى نقل الأموال إلى المجموعة الثانية إلى تطبيق جدول مرتبات منقح للموظفين الوطنيين اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأمكن إجراء النقل من المجموعة الثالثة بفضل انخفاض الاحتياجات تحت بند العمليات الجوية بسبب انخفاض التكاليف التعاقدية لطائرة الهليكوبتر التجارية (المرجع نفسه، الفقرة ٣٠). ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، بحسب الحاجة، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/735) الواردة في الفرع الرابع أدناه.

٤ - وعند نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدها الأمين العام عن تمويل القوة المؤقتة، كان معروضا عليها أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). ولاحظ المجلس في تقريره أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية اعتبر أن عملية التحقق من قوام القوات غير وافية. وبعد استعراض التقارير الشهرية المتعلقة بقوام القوات، تبين للمكتب أن ٢٠ من أصل ٢٨ من البلدان المساهمة بقوات نشرت قوات يفوق عددها المستوى المأذون به. وأوضحت القوة المؤقتة بعد ذلك بأن الفروق تعزى إلى تدخل بين أعداد القوات القادمة والمغادرة. وأوصى المجلس الإدارة بأن تضع توجيهات للبعثات بشأن الضوابط الداخلية وإجراءات التحقق الموحدة (المرجع نفسه، الفقرات من ٢٥٠ إلى ٢٥٥). وبالإضافة إلى ذلك، خلص المجلس إلى أن وظيفة أمانة المجلس المحلي لحصر الممتلكات، المتمثلة في استعراض عمليات شطب الأصول والتصرف فيها بشكل مستقل، لا يتولاها الموظف المناسب (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣١). وتأمل اللجنة الاستشارية أن تنفذ على وجه السرعة جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات الخاصة بالبعثة التي قبلها الأمين العام.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٥ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ما قدره ٨٠٠ ٨٦٤ ٣٧٨ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، سيبلغ مجموع النفقات التقديرية ٧٠٠ ٣٤٢ ٤٧٤ دولار، مما سيؤدي إلى نقص متوقع في الإنفاق قدره ٦٤ ٠٠٠ دولار.

٦ - ووددت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة المؤقتة المسجلة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، على النحو التالي:

معدل الشغور (النسبة المئوية)	الوظائف المشغولة	الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ^(أ)	فئة الموظفين
الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة			
٣٢,٣	١٠ ١٥١	١٥ ٠٠٠	أفراد الوحدات العسكرية
الموظفون المدنيون			
الوظائف			
٦,٣	٢٣٧	٢٥٣	الموظفون الدوليون
١٤,٣	٤٢	٤٩	الموظفون الفنيون الوطنيون
٧,٥	٥٤١	٥٨٥	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
			المساعدة المؤقتة العامة
٠,٠	٢	٢	الموظفون الدوليون

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأعضاء مقرر لتغطية تكاليف القوة المؤقتة منذ إنشائها قد بلغ، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ما قدره ٩ ٤٣٥ ٩٦٥ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقبوضة حتى التاريخ نفسه ٧٦٠ ٠٠٠ ٩ ٢٠١.

دولار، ويتبقى بذلك رصيد غير مسدد قدره ٢٠٥ ٠٠٠ ٢٣٤ دولار. وحتى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة ١٨٥ ٠٣٥ ٠٠٠ دولار، وكان كافياً لتغطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ٤٩ ١٧٠ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حثت جميع الدول الأعضاء مراراً على أن تفي بكامل التزاماتها المالية في أوانها ودون شروط، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة.

٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه قد جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كان قد صُدد على المعدات المملوكة للوحدات وسُددت تكاليفها حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وتبقى بذلك رصيد قدره ٢٨ ٤٢٢ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدد حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ مبلغ ٢٢ ٨٩٣ ٠٠٠ دولار لتسوية ٥٤٧ مطالبة منذ إنشاء القوة؛ وظلت ١٤ مطالبة في انتظار البت فيها. وتأمل اللجنة الاستشارية بأن تسوى المطالبات التي لم يبت فيها بعد على وجه السرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

٩ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وبموجب قراره ٢٤٣٣ (٢٠١٨) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، وافق المجلس على تمديد الولاية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، وهو أحدث تمديد لتلك الولاية.

١٠ - والقوة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق الهدف العام المتمثل في إعادة إرساء السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان. ويُرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم القوة المؤقتة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ في الفقرات من ٦ إلى ١٩ من تقرير الأمين العام (A/73/735).

باء - الاحتياجات من الموارد

١١ - تبلغ الميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ ما قدره ٤٨٥ ١٧٨ ٣٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٧٧١ ١٠ دولار، أو ٢,٣ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويعكس ذلك الأثر المشترك للزيادات المقترحة تحت مجموعات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٨٠٠ ٨٤٥ ٤ دولار، أو ١,٤ في المائة)، والموظفين المدنيين (١٠٠٧ ٥٠٠ دولار، أو ١,١ في المائة)، والتكاليف التشغيلية (٩١٨ ٣٠٠ دولار، أو ١٢,٦ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليلات للفروق على التوالي في الفرعين الثاني والرابع من الميزانية المقترحة (A/73/735).

١ - الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المأذون به في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ^(أ)	القوام المقترح للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ^(ب)	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

١٢ - تبلغ الموارد المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٠٠ ٠٨٥ ٣٤٨ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٨٤٥ ٤ دولار، أو ١,٤ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعزى الزيادة أساساً إلى ما يلي: (أ) ارتفاع معدل السداد الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٧٢؛ (ب) انخفاض التسويات التقديرية المتعلقة بنشر ما هو غير موجود أو غير صالح للاستعمال من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٧؛ (ج) زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات نتيجة نشر معدات رئيسية صالحة للتشغيل بالكامل وانخفاض تكاليف الاكتفاء الذاتي؛ (د) تحديد احتياجات القوة البحرية على أساس التكاليف الفعلية بموجب طلبات التوريد المتصلة بها. وسيقابل هذه الزيادة جزئياً انخفاض في الاحتياجات ناشئ عن تطبيق عامل شغور أعلى نسبته ٣١ في المائة مقارنة بعامل ٣٠,٧ في المائة المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٧ و ٥٨).

١٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٢٥٣	٢٥٥	٢
الموظفون الفنيون الوطنيون	٤٩	٤٨	(١)
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٥٨٥	٥٨٥	-
الوظائف المؤقتة ^(أ)			
الموظفون الدوليون	٢	صفر	(٢)
المجموع	٨٨٩	٨٨٨	(١)

(أ) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٤ - تبلغ الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٣٠٠ ٢٦٤ ٩٣ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٠ ٠٧ ١ دولار، أو ١,١ في المائة، مقارنةً باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة تعزى أساساً إلى زيادة الاحتياجات فيما يخص الموظفين الوطنيين والدوليين بسبب ما يلي: (أ) تطبيق جدول مرتبات منقح للموظفين الوطنيين؛ (ب) تطبيق معدلات شغور نسبتها ٥ في المائة على الموظفين الدوليين و ١٥ في المائة على الموظفين الفنيين الوطنيين، مقارنة بمعدلي ٦ في المائة و ٢٥,٥ في المائة المطبقين في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ج) اقتراح إنشاء وظيفة واحدة لموظف رئيسي للتنسيق (مد-١). والزيادة في الاحتياجات سيقابلها جزئياً اقتراح إلغاء وظيفة مستشار لشرطة الأمم المتحدة (ف-٤) ووظيفة محلل معلومات (موظف وطني من الفئة الفنية)، وانخفاض تقديرات التكاليف العامة للموظفين فيما يخص الموظفين الدوليين على أساس متوسط الإنفاق الشهري الفعلي للفترة الحالية (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٩ و ٦٠).

معدلات الشغور والوظائف الشاغرة

١٥ - يوجز الجدول أدناه معدلات الشغور فيما يخص الموظفين المدنيين، بما في ذلك: (أ) متوسط معدلات الشغور المدرجة في الميزانية الفعلية، فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ (ب) المعدل المدرج في الميزانية، ومتوسط المعدل الفعلي للأشهر السبعة الممتدة بين ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، والمعدل الفعلي المسجل حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٨/٢٠١٩؛ (ج) عامل الشغور المطبق في تقدير الاحتياجات للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معدلات الشغور المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ هي: (أ) أقل من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي المسجلين حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ فيما يخص الموظفين الدوليين؛ (ب) أعلى من متوسط المعدل الفعلي والمعدل الفعلي المسجلين حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ فيما يخص الموظفين الوطنيين؛ (ج) أعلى من متوسط المعدل الفعلي وأقل من المعدل الفعلي المسجلين حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ فيما يخص الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

معدلات الشغور

(بالنسبة المئوية)

٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧			
معدل الشغور			معدل الشغور الفعلي في		
الفترة من ١ تموز/يوليه			الفترة من ١ تموز/يوليه		
٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩			٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩		
المعدل المقترح			المعدل المقترح		
٥,٠	٥,٥	٦,٧	٦,٠	٥,١	٥,٥
١٥,٠	١٢,٢	١٤,٣	٢٥,٥	٢٧,٥	٤٠,٤
٧,٠	٧,٢	٦,٨	٧,٠	٦,٣	٧,٦

١٦ - وفيما يتعلق بالوظائف الشاغرة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الشاغرة بلغ عددها ٦٦ وظيفة في ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، منها ١٦ وظيفة دولية و ٥٠ وظيفة وطنية. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأن تسع وظائف وطنية، تشمل ست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة وثلاث وظائف فنية وطنية، ظلت شاغرة لأكثر من سنتين (انظر المرفق). ووفقاً للمعلومات المقدمة، يقترح إلغاء وظيفة محلل معلومات (وظيفة فنية وطنية) وتوجد ثمان وظائف في مراحل مختلفة من عملية التوظيف، منها وظيفة موظف لشؤون الإعلام (وظيفة فنية وطنية) تمت عملية إعادة تصنيفها، ووظيفتا مساعد مالي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) وكهربائي (وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة) أُنجزت بالفعل مقابلات بشأنهما مع المرشحين لهما.

١٧ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى طلب الجمعية العامة الذي يرد باستمرار في قراراتها المتعلقة بميزانيات عمليات حفظ السلام بأن يكفل الأمين العام شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (A/71/836، الفقرة ١٠٨). وتكرر اللجنة الاستشارية أيضاً الإعراب عن رأيها بأن معدلات الشغور المدرجة في الميزانية ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية. وفي

الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترح إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية في وقت إعداد الميزانية، ينبغي أن يُقدّم في الوثائق ذات الصلة تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥).

١٨ - وتؤكد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي استعراض استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر وإما اقتراح استبقائها مع تقديم تبريرات لذلك أو إلغائها في الميزانيات المقترحة التالية (انظر A/69/839، الفقرة ٦٧، وانظر أيضا قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٦٦). وفيما يتعلق بالوظيفة التي أعيد تصنيفها والوظيفتين اللتين أجريت مقابلات مع المرشحين لهما، تأمل اللجنة أن تتلقى في نفس الوقت معلومات مستوفاة عن المرحلة التي بلغتها عملية التوظيف لشغل تلك الوظائف.

التوصيات المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة

١٩ - يُقترح ما مجموعه ٨٨٨ من الوظائف المدنية الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠، منها ٢٥٥ وظيفة دولية و ٦٣٣ وظيفة وطنية (٤٨ وظيفة فنية وطنية و ٥٨٥ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة). ويتضمن ملاك الموظفين المقترح إنشاء وظيفة واحدة برتبة مد-١، وتحويل وظيفتين من الوظائف المؤقتة برتبة ف-٣ إلى وظيفتين ثابتتين، وإلغاء وظيفتين (١ ف-٤، ووظيفة فنية وطنية)، مما ينشأ عنه نقصان صاف يتمثل في وظيفة فنية وطنية واحدة مقارنة بمستويات ملاك الموظفين المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢٠ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفة موظف رئيسي للتنسيق (مد-١) في مكتب رئيس البعثة/قائد القوة من أجل تقديم الدعم لرئيس البعثة/قائد القوة في الاضطلاع بالمسؤوليات الشاملة للركائز الثلاثة التي يستند إليها هيكل القوة المؤقتة. ويركز هذا الدعم على وجه الخصوص على التخطيط الاستراتيجي من حيث صلته بالجوانب الشاملة، وتنسيق السياسات، وصنع القرار على مستوى عال، وإدارة المعلومات. ويكفل الموظف الرئيسي للتنسيق أيضا المواءمة بين الأولويات الموضوعية وقدرات الدعم، وينسق مع جميع عناصر القوة من أجل تقديم المشورة بشأن الممارسات الفضلى وكفالة تطبيقها بغية تحقيق أهداف القوة وأولوياتها (A/73/735، الفقرتان ٣١ و ٣٢).

٢١ - ولا تزال اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الهيكل الحالي لملاك القوة من الموظفين المدنيين يشمل بالفعل ثلاثة من كبار الموظفين برتبة مد-٢ (نائب قائد القوة، ونائب رئيس البعثة، ومدير دعم البعثة)، الذين يمكنهم في رأيها النيابة عن رئيس البعثة/قائد القوة ومساعدته في ما يضطلع به من مهام التنسيق والتكامل. وتلاحظ اللجنة أيضا أن ملاك موظفي القوة يتشكل أساسا من الأفراد العسكريين، بمن فيهم نائب قائد القوة (انظر أيضا A/72/789/Add.5، الفقرة ٢١). وبناء على ذلك، توصي اللجنة بعدم الموافقة على اقتراح إنشاء وظيفة موظف رئيسي للتنسيق (مد-١). وينبغي تسوية أي تكلفة تشغيلية وفقا لذلك.

٢٢ - وفيما يتعلق باقتراح إلغاء وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (ف-٤) في مكتب مدير الشؤون السياسية والمدنية في بيروت، يشير الأمين العام إلى أن هذه الوظيفة أنشئت عندما كان يعتزم إنشاء عنصر لشرطة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم لترتيب أممي بقيادة الشرطة. وحيث أن هذا العنصر لم ينشأ إطلاقا، يرى الأمين العام أن الوظيفة لم تعد لازمة (A/73/735، الفقرة ٣٩). وأبلغت اللجنة الاستشارية في سياق التقرير السابق للأمين العام، حينما اقترح إعادة ندب الوظيفة، أنه في غياب عنصر للشرطة،

اضطلع مستشار شرطة الأمم المتحدة بخدمات الاتصال وإسداء المشورة بشأن الوكالات الأمنية المعنية بالحدود اللبنانية ومهامها. وأوصت اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على اقتراح إعادة ندب وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (A/72/789/Add.5، الفقرة ٢٥)، وأيدت الجمعية العامة لاحقاً هذه التوصية في قرارها ٢٩٩/٧٢. ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى ما يبرر الإبقاء على هذه الوظيفة وتوصي بعدم الموافقة على اقتراح إلغاء وظيفة مستشار شرطة الأمم المتحدة (ف-٤). وينبغي تسوية أي تكلفة تشغيلية وفقاً لذلك.

٢٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرتين ٢١ و ٢٢ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

مخصصات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ الموارد المقترحة للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ الفرق			
التكاليف التشغيلية	٣٨ ٩١٠ ٣٠٠	٤٣ ٨٢٨ ٦٠٠	٤ ٩١٨ ٣٠٠

٢٤ - تبلغ الموارد المقترحة للتكاليف التشغيلية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٤٣ ٨٢٨ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤ ٩١٨ ٣٠٠ دولار، أو ١٢,٦ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويقترح الأمين العام زيادات تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية (٣ ١٧٧ ٠٠٠ دولار، أو ٢٠,٣ في المائة)، والنقل البري (١ ٤٧١ ٨٠٠ دولار، أو ٣٣,٦ في المائة)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٩٢ ٦٠٠ دولار، أو ٤,٦ في المائة).

المرافق والهياكل الأساسية

٢٥ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ١٨ ٨٢٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣ ١٧٧ ٠٠٠ دولار، أو ٢٠,٣ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية تعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) اقتراح تنفيذ برنامج السنة الأولى من الخطة الخمسية لاستبدال الأصول التي اعتمدتها القوة، وذلك باستبدال ١١ من المرافق الجاهزة و ١٠٧٦ من وحدات تكييف الهواء لم يعد استخدامها تتوفر فيه شروط السلامة والأمان بسبب تدهور حالتها وقدمها؛ (ب) توقع استهلاك ١٥,٦ مليون لتر من وقود مولدات الكهرباء بمتوسط تكلفة أعلى قدره ٠,٦٤٢ دولار للتر الواحد، بالمقارنة مع ١٦,٢ مليون لتر بمتوسط تكلفة قدره ٠,٤٩٦ دولار للتر الواحد مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/73/735، الفقرة ٦٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناء على المعلومات المقدمة إليها، أن النفقات بلغت فيما يخص الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ ما قدره ١٦ ١٧٩ ٧٠٠ دولار، وفيما يخص الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ جرى تكبد مبلغ ١٠ ٠٦٤ ٠٠٠ دولار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مقابل اعتمادات قدرها ١٥ ٦٤٩ ٠٠٠ دولار. وفي ضوء نمط الإنفاق السابق، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الاحتياجات المقترحة للمرافق والهياكل الأساسية بما قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

٢٦ - وفيما يتعلق بالخطة الخمسية لاستبدال الأصول، يشير تقرير الأمين العام إلى أن القوة أجرت استعراضا شاملا تبين منه أن أكثر من ٥٠ في المائة من أصولها تجاوزت مدة صلاحية استخدامها من الناحية الاقتصادية. وفي غياب استثمار تدريجي في استبدال الأصول، يقدر أن تتجاوز أصول القوة، بنسبة تفوق ٩٠ في المائة، مدة صلاحية استخدامها بحلول الفترة ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وبناء على ذلك، أعدت القوة خطة خمسية لاستبدال الأصول على نحو تدريجي لا تتضمن فقط استبدال المرافق الجاهزة ووحدات تكييف الهواء في السنة الأولى من تنفيذها، على النحو المبين أعلاه، بل أيضا استبدال ٤٢ مركبة ركاب خفيفة تم تمديد فترات استخدامها إلى ما يتجاوز عمرها الاقتصادي النافع وعتبات مسافات عداداتها (المرجع نفسه، الفقرات ١٦ و ١٧ و ٦٤). وزودت اللجنة الاستشارية بنسخة من تلك الخطة بناء على طلب منها. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي بذلتها القوة لوضع خطة خمسية شاملة لاستبدال الأصول، وتأمل أن تقدم نسخة من هذه الخطة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير. وترى اللجنة أنه يمكن الأخذ بنفس هذا النهج في جميع البعثات التي تقترب فيها نسبة كبيرة من الأصول من انتهاء صلاحية استخدامها.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

٢٧ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ما قدره ٦ ٦٣٧ ٠٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٠٠ ٢٩٢ دولار، أو ٤,٦ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساسا إلى ارتفاع تكاليف صيانة معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الدعم بسبب ارتفاع معدل الاستعانة بخدمات الدعم المركزية لكل مستخدم، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٥). وتلاحظ اللجنة الاستشارية، بناء على المعلومات المقدمة إليها، أنه تقترح أيضا زيادة في الاحتياجات تبلغ ٩٠٠ ١٥٥ دولار فيما يتعلق بالبرامجيات والرخص والرسوم. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن الزيادات المقترحة لأغراض صيانة المعدات والبرامجيات والرخص والرسوم زيادات مبررة تماما. وتوصي اللجنة بالتالي بخفض الاحتياجات من الموارد المقترحة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما قدره ٥٠ ٠٠٠ دولار.

السفر في مهام رسمية

٢٨ - زودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلب منها، ببيانات تتعلق بامتنال البعثة لمتطلبات الحجز المبكر. وتلاحظ اللجنة أن معدل الامتنال للحجز المبكر فيما يخص القوة المؤقتة يبلغ ٤٦,٤ في المائة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي بذلتها القوة لامتثال لسياسة الحجز المبكر ١٦ يوما قبل السفر، وتشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

٢٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية.

مسائل أخرى

خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٣٠ - يقترح رصد مبلغ ٨٠٠ ٢٩٥ ١ دولار لتغطية تكاليف خدمات دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان في إطار اتفاق مبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها القوة المؤقتة تشمل أنشطة إزالة الألغام المتصلة بأعمال الكشف عن الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة وإزالتها وتدميرها، وبأن إزالة الألغام أهميتها بالغة من أجل وضع علامات على الخط الأزرق وإتاحة التنقل الآمن لأفراد القوة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن حوالي ٥١٢ ٢ من الألغام المضادة للأفراد عثر عليها ودمرت وتم تطهير ٩٠٠ ٢٦ متر مربع من الأراضي في عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تستخدم في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ أصول إزالة الألغام التي تملكها القوة من أجل تطهير مساحة إضافية من حقول الألغام تبلغ ٧٠٠٠ متر مربع، وتدمير ١ ٥٠٠ لغم إضافي من الألغام المضادة للأفراد. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما تبذله القوة المؤقتة وسائر كيانات الأمم المتحدة من جهود متواصلة فيما يتعلق بأنشطة كشف الألغام وإزالتها في جنوب لبنان (انظر أيضا A/72/789/Add.5، الفقرة ٣٤).

المكاسب في الكفاءة والمبادرات البيئية

٣١ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن المكاسب في الكفاءة تقدر في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٨٠٢ ٥٠٠ دولار، بما في ذلك مكاسب في الكفاءة بمبلغ ٣٨٩ ١٠٠ دولار ستتحقق في إطار المرافق والهياكل الأساسية نتيجة استبدال أجهزة تكييف الهواء ونظم الإضاءة وتركيب المزيد من الألواح الشمسية وإدخال تحسينات على الكفاءة في استهلاك وقود مولدات الكهرباء (A/73/735، الفقرة ٤٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن القوة تعتزم تركيب ١٠٠ من الألواح الشمسية في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وبأن المكاسب في الكفاءة الناتجة عن إنتاج الطاقة الشمسية تقدر في الفترتين ٢٠١٧/٢٠١٨ و ٢٠١٨/٢٠١٩ السابقتين بما قدره ٩٦ ٦٩٠ دولارا و ٦٠ ٧٦٧ دولارا على التوالي. وترحب اللجنة الاستشارية بالمبادرات البيئية التي اضطلعت بها القوة المؤقتة، وتشجع القوة على تحقيق قدر أكبر من المكاسب في الكفاءة في استخدام الطاقة.

التوازن بين الجنسين

٣٢ - زودت اللجنة الاستشارية بالجدول التالي الذي يبين توزيع أفراد القوة المؤقتة حسب نوع الجنس. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مستوى تمثيل المرأة المتدني، ولا سيما في المستويات العليا ضمن فئة الموظفين الدوليين وفئة الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، وتشجع القوة على زيادة مستوى تمثيل المرأة.

توزيع الموظفين المدنيين حسب نوع الجنس، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

(بالنسبة المئوية)

الذكور	الإناث	
		الموظفون الدوليون
٨٧	١٣	ف-٥ وما فوقها
٥٧	٤٣	ف-١ إلى ف-٤
٦٨	٣٢	الخدمة الميدانية
٥٢	٤٨	الموظفون الفنيون الوطنيون
٧٥	٢٥	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
		المساعدة المؤقتة العامة
١٠٠	صفر	الموظفون الدوليون

خامسا - استنتاج

٣٣ - ترد في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/73/627) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ٤٦٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٦٠٠ ٠٣٠ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٣٤ - وترد في الفرع الخامس من الميزانية المقترحة (A/73/735) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وتوصي اللجنة الاستشارية، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، بتخفيض الموارد المقترحة بمبلغ ٧٠٠ ٢٧٥ دولار من ٣٠٠ ١٧٨ ٤٨٥ دولار إلى ٦٠٠ ٩٠٢ ٤٨٤ دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تخصص الجمعية العامة مبلغ ٦٠٠ ٩٠٢ ٤٨٤ دولار لتغطية نفقات القوة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/627)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/735)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/850)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/73/750)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (A/73/776)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/789/Add.5)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٢
- قرارا مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ٢٤٣٣ (٢٠١٨)

المرفق

وظائف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي ظلت شاغرة لأكثر من
سنتين حتى ٨ آذار/مارس ٢٠١٩

العنصر	الوظيفة	فئة الوظيفة	تاريخ الشغور	حالة الوظيفة
مركز التحليل المشترك للبعثة	محلل معلومات، الشؤون السياسية	م ف و	١ تموز/يوليه ٢٠١٥	شاغرة. اقترح إلغاؤها في الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.
قسم إدارة شؤون المالية والميزانية	مساعد موظف لشؤون المالية والميزانية	م ف و	١ تموز/يوليه ٢٠١٥	قيد التوظيف. عملية التوظيف لشغل وظيفة مؤقتة شاغرة جارية.
قسم الاتصالات الاستراتيجية والإعلام	موظف لشؤون الإعلام	م ف و	١ شباط/فبراير ٢٠١٧	شاغرة. تمت إعادة تصنيف الوظيفة وعملية التوظيف جارية.
مكتب مدير دعم البعثة	مساعد لإدارة المعلومات	خ ع و	١ تموز/يوليه ٢٠١٥	قيد التوظيف. تم الإعلان عن وظيفة شاغرة.
مكتب مدير دعم البعثة	مساعد لإدارة المعلومات	خ ع و	١ تموز/يوليه ٢٠١٥	قيد التوظيف. عملية التوظيف لشغل وظيفة مؤقتة شاغرة جارية.
قسم إدارة شؤون المالية والميزانية	مساعد إداري	خ ع و	٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦	قيد التوظيف. يجري استعراض مقدمي طلبات الترشح.
قسم إدارة شؤون المالية والميزانية	مساعد مالي	خ ع و	٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦	قيد التوظيف. تمت المقابلات ويجري استعراض المرشحين.
قسم الموارد البشرية	مساعد لشؤون الموارد البشرية	خ ع و	١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦	قيد التوظيف. عملية التوظيف لشغل وظيفة مؤقتة شاغرة جارية.
قسم الهندسة وصيانة المرافق	كهربائي	خ ع و	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	قيد التوظيف. تمت المقابلات ويجري استعراض المرشحين.

المختصرات: خ ع و: خدمات عامة وطنية؛ م ف و: موظف فني وطني.